

كتاب

﴿العلم المنشور في أئمّة الشهور﴾

١٣٢٩ـ

﴿تصنيف﴾

العلامة الشهير القاضي تقى الدين علي بن
عبدالكافى السبكي قاضى قضاة دمشق
رحمه الله مع بعض تعلیقات مفيدة
ـ (ستاذ الفاضل الشيخ محمد

جمال الدين القاسى

حفظه البارى

الحق فيطبع بكتاب ارشاد الأهلة بأمر
مؤلفه العلامة استاذنا الشيخ محمد بخيت
قاضي اسكندرية الان وفقه رب البرية

وذلك بطبعة (كرستان العلية) اصحابها
(فرج الله زكي الكردي) بذرب المسط
بالجالية بمصر الخميـة سنة ١٣٢٩ هجرية

(مقدمة للعلامة المفضل الشيخ محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي)

(يقول الفقير جمال الدين القاسمي) مصحح هذا الكتاب وعلق حواشيه هذه الرسالة أو الكتاب من المؤلفات النافعة التي جمعت لفواعد الفقه ما يناسبها من أصول الهيئة والمقابلات وأخذ ينبعها في بعض الأقضية المتعلقة بها والاحكام * أيد فيه مادل عليه العقل والحس والبرهان من القطع بصحة الحساب والتوقيت للأهلة المقرر أصولها في الفن * وصدر رحمه الله بان من شهد برؤية الهمال في رمضان أو ذى الحجة ودل الحساب على انه لا يمكن رؤيته ان تلك الشهادة ترد لأن قبول الشهادة انما هو عند عدم الريبة وجود الاحتمال أما مع القطع باستحالة الرؤية للبرهان الجلى في ذلك فلا تقبل تلك الشهادة وتحمل على الغلط أو الكذب قال لانه أقوى من الريبة لانه مستحب عادة (قال) ولو شهد شاهدان عند حاكم انهم رأيا فيلا بحضورنا ونحن لا نراه كانت شهادتهما مردودة وحكم الحاكم بذلك مردودا وهكذا يقال فيما يقطع به الحساب * وقد أوضح هذا في الفصل الحادى عشر من هذا الكتاب * وبين أيضاً ما يجب على القاضي من التثبت في ذلك وما ينبغي له من الالام بعلم الهيئة والمقابلات أو تقليله من يتحقق به في ذلك ليكون على بصيرة مما يقبل من الشهادة في ذلك أو يرد * وأوضح في الفصل الثاني والعشرين الحامل له على تصنيف هذه المسألة وهي واقعة وقعت سنة (٧٤٨) بدمشق تراوى

الناس هلال ذى الحجة منها ودل الحساب على عدم امكان رؤيتها وتسارع بعض القضاة في اثبات الشهادة ثم ظهر بعد بطلان الشهادة في غرائب ذكرها وقصتها رحمة الله * وأفاد في الفصل الاول في شرح حديث (إنا أمة أمة لا نكتب ولا نحسب) فوائد لا يستغنى عنها (منها) أن الامية تدح بها الكوتها معجزة النبي صلوات الله عليه (ومنها) أن عدم تشريع اثبات الهلال بالحساب ليس بورفع الحرج ليكون اثباته باصر يعرفه كل أحد (ومنها) انه ليس معنى الحديث النهي عن الكتابة والحساب ولا ذمها وتنقيصها (ومنها) انه ليس معنى الحديث ابطال قول الحساب في قوله إن الهلال يمكن رؤيته أولاً وإنما في الحديث عدم أناطة الحكم الشرعي به * الى غير ذلك من الفوائد البديعة * وقد ضمن الرسالة شرح الاحاديث الواردة في الباب في فصول وأنبعها بفصول أخرى في أقوال فقهاء الخنفية والمالكية في فروع هذه المسألة جزء الله خيرا

﴿ تنبية ﴾

عورضت هذه النسخة بنسخة المؤلف بخط يده في ٣٠ رمضان سنة ١٣٢٨

جمال الدين القاسمي

الدمشقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
 كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا بَارَكْتَ
 عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ *
 وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا (هذا) مُخْتَصَرٌ مُسْمَى (بِالْعُلُمِ الْمُشَوَّدِ فِي
 آيَاتِ الشَّهُورِ) مَرْتَبٌ عَلَى فَصُولٍ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

{فصل}

(فِي مَعْنَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * الشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا
 وَهَكُذَا وَعَقْدُ الْإِبْرَامِ فِي التَّالِثَةِ وَالشَّهْرُ هَكُذَا وَهَكُذَا وَهَكُذَا)
 يَعْنِي ثَامِنَتِينَ * وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ
 مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا * وَفِي أَوَّلِهِ (إِنَّ
 أُمَّةَ أُمِّيَّةَ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ) وَمَعْنَاهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الشَّهْرَ
 تَارَةً يَكُونُ ثَلَاثِينَ وَتَارَةً يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَا يَخْرُجُ عَنْ
 هَذِينِ الْأَمْرَيْنِ (وَلَيْسَ) كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ الْحِسَابِ وَالنَّجُومِ^(١)
 فَانَّهُ دَائِمًا عِنْدَهُ تِسْعَ وَعِشْرِينَ وَكَسْرًا * لَانَ السَّنَةَ الْقُمْرِيَّةَ

(١) مِنَ الْبَهُودِ . هَكُذَا وَجَدْتُ بِخَطٍّ مُخَالِفٍ لِلِّاصلِ فَإِنَّظَاهِرَ أَنَّهُ زَائِدَةً

ثلاثة واربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدس يوم وعدة الشهور
 اثنا عشر شهر أكما قال الله تعالى * فإذا قسمت هذه الأيام على
 اثني عشر كان كل شهر تسعا وعشرين وشياً * والقمر يجتمع
 مع الشمس في كل شهر مرتة فإذا فارقتها فهو أول الشهر عندهم
 إلى أن ينتهي إلى مثل تلك الحالة * وقد يكون ذلك في اثناء
 النهار * وقد يكون في اثناء الليل فابطل النبي صلى الله عليه
 وسلم اعتبار ذلك وجعل ما بعد مفارقة الشمس إلى عام تسع
 وعشرين أن روئي أو إلى تمام ثلاثين أن لم ير من الشهر الأول
 وسواء رأينا ليلة الثلاثاء أو أكملنا ثلاثين فأول الشهر
 غروب الشمس من أحدى الليلتين * واستفید ذلك من
 اشارته صلى الله عليه وسلم وقول الراوى عنه عشرا وعشرا
 وتسعان فان ذلك يقتضى دخول الليلي في حكم الأيام لأن حذف
 التاء يدل على اعتبار الليلي وهي الاصل في التاريخ (و قوله
 صلى الله عليه وسلم : أنا : يعني المرء لأن الغائب عليها ذلك
 وإن كان قد يعلم بعضهم الكتابة والحساب * وكوئهم لا يكتبون
 ولا يحسبون شرف لهم لما سبق في علم الله من أنهم أمة النبي

الأُمي فذلك معجزة له صلى الله عليه وسلم وشرف لهم لاتصافهم
 بصفة من صفاته * وجعل ذلك على ما في الشريعة على الشهر
 ليكون ضبطاً باصر ظاهر يعرفه كل أحد ولا يخلط فيه بخلاف
 الحساب فإنه لا يعرفه إلا القليل من الناس ويقع الغلط فيه
 كثيراً المنقصير في عالمه ولبعد مقدماته وربما كان بعضها ظننا
 فاقتضت الحكمة الالهية والشريعة الحنيفية السمححة التخفيف
 عن العباد ورباط الا حكم ما هو متيسر على الناس من الرؤية أو كمال
 العدد ثلاثة (وليس من الحديث) النهي عن الكتابة
 والحساب ولا ذمها وتنقيصها بل هما فضيلة علينا (وليس في
 الحديث أيضاً) إبطال قول الحاسب في قوله : إن القمر يجتمع
 مع الشمس أو يفارقها أو تتمكن رؤيته أو لا تتمكن رؤيته : والحكم
 بذلك في ذلك وإنما في الحديث عدم انانطة الحكم الشرعي
 وتسمية الشهر به * واجم المسلمين - فيما أظن - على أنه
 لا حكم لما يقوله الحاسب من مفارقة الشمس اذا كان غير ممكن
 الرؤية لقربه منها سواء كان ذلك وقت غروب الشمس أم قبله
 أم بعده * وما اقتضاه اطلاق الماوردى والروياني والرافعى

من خلاف في ذلك ليس باصحيح وإنما اختلفوا فيها اذا بعد
عها بحيث نذكر رؤيته وعلم ذلك بالحساب وكان هناك غيم
يمحول بيننا وبينه فذهب ابن سريج والفال والقاضي أبو الطيب
من أصحابنا وجماة من غير أصحابنا الى جواز الصوم بذلك
لمن عرفه (وبعضهم) لمن عرفه ولمن قبله (وذهب ببعضهم)
الى وجوب الصوم بذلك على من عرفه (وبعضهم) على من
عرفه وعلى من قبله (وذهب الجمود) من أصحابنا وغيرهم
الى أنه لا يعتمد ذلك أصلاً لافي الوجوب ولا في الجواز لافي
حق نفسه ولا في حق غيره (واستدل الاولون) بالقياس
على أوقات الصلاة فإنه يعمل بالحساب فيها لأنعرف في ذلك
خلافاً إلا ووجهها أشار إليه صاحب الفروع (وأجاب الآخرون)
بوجهين (أحدهما) أن الشارع أناط في الأوقات بوجودها
قال تعالى «اقم الصلاة لدلوك الشمس» وقال صلى الله عليه
 وسلم : وقت الظهر اذا زالت الشمس : واناط في الهلال برؤيته
 فلم يعتبر وجوده في نفس الامر (والثاني) ان مقدمات الهلال
 اخفى ويكثر الغلط فيها بخلاف الاوقات ولا يحذور في ان

الملال يعلم بالحساب وجوده وامكان رؤيته ولا يكافنا الشرع
 بحكمه ولو عمل في الاوقات كذلك كان الحكم كذلك لكنه
 أنساط بوجودها فاتبعنا في كل باب ما قرره الشرع فيه : (والمسألة
 محتملة) يحتمل أن يقال اذا قوى اعتقاد بهذه من الشمس
 وامكان رؤيته جليا وهناك غيم يغلب على الظن انه هو الحائل
 المانع من الرؤية يقوى هنا جواز الصوم والقول بعدم الجواز
 في مثل هذه الحالة بعيد (نعم) الوجوب وبعد (فانا اختار في
 ذلك) قول ابن سريج ومن وافقه في الجواز خاصة لا في
 الوجوب (وشرط اختياري للجواز) حيث ينكشف من
 علم الحساب ان كشفا جليا امكانه * ولا يحصل ذلك الامر
 في الصنعة والمعلم (وذكرت) في شرح المنهاج انه لا فرق
 فيما ذكرناه بين الصوم والفتر (ولا ادرى) الان من أين
 نقلته لكنه مقتضي اطلاقهم (وينبغى) الفرق او يكون الخلاف
 مرتبا * وأولى بعد الرجوع والفرق الاحتياط للصوم
 واستصحاب رمضان الموجب للصيام حتى يتحقق خلافه (وقال)
 الشیع أبو حامد تجوز الصلاة في يوم الصحو بالظن ففي الغيم

أولى (وقال) ابن المرذبان : لا يجوز الا بيقين : وفي الاعتماد
على المؤذن ثلاثة أوجه في البصیر ثالثها يجوز في الصحو دون
الغیم أما الاعمى فيجوز قطعاً فيما * كذا قالوه (ويحتمل) أن
يقال : اذا قدر على الاجهاد لا يجوز له التقليد (وفي كتاب
البيان) للعمراني عن الفروع انه ان كان منجحا فملم دخول
الوقت بالحساب فهل يقبلا قوله فيه وفي شهر رمضان وجهان
المذهب انه يعمل عليه بنفسه واما غيره فلا ي العمل عليه : فاغرب
في حكاية الخلاف في الوقت وفي دعوى المذهب وليس هذا
من التنجيم في شيء وما زال الناس في سائر الاعصار والامصار
يعتمدون في الاوقات في الغیم على الحساب بالرمل والماء ونحوهما
وهل ذلك الا كالتقدير بالأوراد بل اثير تحريراً وقد يضطر
في معرفة ابتدائهما الى رؤية كوكب ونحوه فيبني عليه ولا
يعرف الا بعلم وحساب (وفي قوله صلی الله علیہ وسلم
هكذا وهكذا) وأشارته تحقيق لاعتماد الامر المحسوس
الذى هو من اجل الامور وفطم عن اعتماد الحساب في ذلك
(وقوله صلی الله علیہ وسلم : الشهر) ليست الالف واللام فيه

للمعوم حتى يكون قضية كلية بل هي قضية جزئية * وهي هنا تشبه ما يسميه المنطقيون مهملة وهي في قوة جزئية كأنه قال : قد يكون : وعلم الحساب يقتضي لاجل الكسر الذي ذكرناه في عدد أيام السنة القمرية وتكلمه تارة تكون الاشهر الكاملة في السنة ستة والناقصة مثلها وتارة تكون الكاملة سبعة والناقصة خمسة فلا تكون الناقصة أكثـر من ستة ولا الكاملة أكثـر من سبعة * هذا أمر مقطوع به في علم الهيئة وليس في الشرع ما يرد له وسيكون لناء عودة الى ذلك (ومن اغرب الاقوال في ذلك) قول المغيرة ^(١) لعنـه الله : ان الشهر

(١) هو المغيرة بن سعيد البجلي الكوفي من غلاة الرافضة والدجاجلة قال الشهـرستاني : ادعى أن الامـام بعد محمد بن علي بن الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن الخارج بالمديـنة وزعم انه حـي لم يـمت وكان المـغيرة مولـي خـالد بن عبد الله القـسـري وأـدعـى الـامـامة لـنـفـسـهـ بـعـدـ الـامـامـ محمدـ وـبـعـدـ ذـلـكـ اـدعـىـ النـبـوـةـ لـنـفـسـهـ وـغـلـاـفيـ حـقـ عـلـىـ عـلـبـهـ السـلـامـ غـلـوـاـ لاـيـقـدـهـ عـاقـلـ وـزـادـ عـلـىـ ذـلـكـ قـوـلـهـ بـالـتـشـبـيـهـ الخـ مـأـطـالـ فـيـ آرـائـهـ السـخـيـفةـ وقدـ تـرـجـمـهـ الـامـامـ الذـهـبـيـ فـيـ نـقـدـ الرـجـالـ تـرـجـمـةـ مـسـبـبـةـ وـنـقـلـ مـنـ ضـلـالـهـ غـرـائـبـ قالـ الجـوزـجـانـيـ : قـلـ المـغـيرـةـ عـلـىـ اـدـعـاءـ النـبـوـةـ كـانـ أـشـعلـ النـيـرانـ بـالـكـوـفـةـ عـلـىـ التـوـيـهـ وـالـشـعـبـيـةـ حـتـىـ أـجـابـهـ خـلـقـ تـقـاهـ الذـهـبـيـ جـمالـ الدـينـ القـاسـيـ

مارؤى الهلال * واليومان اللذان يستتر فيها ليسا من الشهر
والمغيره هذا قتل خالد بن عبد الله ^(١) وله اقوال نجسة وله طائفه
يسعون المغيره ينسبون اليه حكى هذا القول عنه في الهر
الكرابيسي في أدب القضاe * ومن مقالات المغيره هذا
اباحه الميتة

{فصل}

(في معنى قوله صلى الله عليه وسلم : اذا رأيتموه فصوموا و اذا
رأيتموه فافطروا فان غم عليكم فاقدروا له) : وهو حدث
صحيح رواه البخاري ومسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنها
والبحث فيه في موضوعين (أحدهما) قوله : فاقدروا له * قال
بعض من يقول باعتماد الحساب احسبوا له * وقالت الحنابلة
ضيقوا ولاجل ذلك رأوا جواز صوم يوم الشك وال الصحيح
خلاف القولين وان معناه ما رواه البخاري صريحا فاكملوا عددة

(١) القسرى الشهير نسبة لقصر بفتح فسكون بطن من بحيرة كان منهم
خالد هذا ورهطه وكان قتل خالد للمغيره وأصحابه في حدود العشرين
ومائة قاله الذهبي اه جمال الدين القاسمي

شعبان ثلاثة * وفي رواية * فعدوا ثلاثة * وظاهره يقتضي
 بطلان قول من يعتمد الحساب لأنه لم يفرق بين أن يعلم أنه
 ممكن الرؤية أولاً إلا أن يقال أنه جاء على الغالب وعادة العرب
 من أنه لم يكن الحساب عندها ولا شك أنا إذا أشكل الحال
 عددنا ثلاثة وإنما الخلاف في بعض الناس إذا علم بالحساب
 أمكان رؤيته * وقد قدمنا أن السنة أكثر ما يكون الكامل فيها
 سبعة فإذا فرضت ماضي سبعة كاملة في السنة وغم علينا الملال
 في الثامن افتضى ما قدمناه الحكم بنقصه وقد يستمر الغيم في
 أكثر من ذلك فيحصل القطع بحسب علم الهيئة بعدم التكميل
 ويتبع المصير إلى قول ابن سريح ويقوى القول بالوجوب
 حينئذ (المبحث الثاني) قوله * رأيتموه * يقتضي أن كل من
 رأه مأمور بالصوم وكل من رأى هلال شوال مأمور بالفطر
 أما أمر المجموع عند رؤية المجموع فلا شك فيه * وأما أمر
 كل واحد عند رؤية نفسه فهو الظاهر المستقر أ من قواعد
 الشريعة فيؤخذ من ذلك أن من رأى هلال رمضان وحده
 ورددت شهادته يجب عليه الصوم ومن رأى هلال شوال

وَحْدَهُ أَفْطَرَ سِراً * وَفِي كُلِّ الْمَسْأَلَتَيْنِ خَلَافٌ لِلْعُلَمَاءِ
 (وَمِنْهُمْ) يَقْتَضِي أَنْ عِنْدَ عَدَمِ الرُّؤْيَا لَا يُجْبِي الصُّومُ
 وَهُوَ كَذَلِكَ أَنْ لَمْ يَحْصُلْ رُؤْيَا أَصْلًا فَإِنْ حَصُلَتْ رُؤْيَا بَعْضُ
 دُونِ بَعْضٍ فَقَدْ يُجْبِي الصُّومُ عَلَى الْجَمِيعِ بِالْاجْمَاعِ إِذَا كَانَ الَّذِي لَمْ يَرِ
 أَعْيُنَّ أَوْ بَصِيرَةً أَوْ لَمْ يَرِ مَعَ اسْتِفَاضَةِ الرُّؤْيَا مِنْ غَيْرِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَحْلُ
 خَلَافٌ إِذَا رُؤْيَا فِي بَلْدَ دُونَ بَلْدٍ وَيَنْهَا إِمَّا مَسَافَةُ الْقُصْرِ أَوْ
 اخْتِلَافُ الْمَطَالِعِ (فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ) فَعَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ
 وَاللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ إِذَا رُؤْيَا فِي بَلْدٍ لَزِمَ جَمِيعَ الْبَلَادِ (وَعَنْ) عَكْرَمَةِ
 وَالْقَاسِمِ وَسَالِمِ وَاسْحَاقِ وَابْنِ الْمَبَارِكِ لِكُلِّ بَلْدٍ رُؤْيَاَهُ وَبَوْبِ
 الْبَخَارِيِّ بَابٌ لِكُلِّ بَلْدٍ رُؤْيَاَهُ (وَالْمَذْهَبُ الثَّالِثُ) يَلْزَمُ اقْلِيمَ بَلْدٍ
 رُؤْيَاَهُ دُونَ غَيْرِ ذَلِكَ الْأَقْلِيمِ (وَالْأَبْعَدُ) كُلُّ بَلْدٍ لَا يَتَصَوَّرُ
 خَفَاؤُهُ عَنْهُمْ بِلَا عَارِضٍ (وَالْخَامِسُ) يَلْزَمُ دُونَ مَسَافَةِ الْقُصْرِ
 وَهَذَا الْخَتِيَارُ جَمِيعَهُ مِنَ الْخَرَاسَانِيِّينَ مِنْ أَصْحَابِنَا (وَالْسَّادِسُ)
 يَلْزَمُ كُلُّ بَلْدٍ يَوْافِقُ بَلْدَ رُؤْيَاَهُ فِي الْمَطَالِعِ * وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ
 عَنْ الْمَرْأَقِيِّينَ مِنَ أَصْحَابِنَا وَغَيْرِهِمْ (وَفِيهِ جُنُوحٌ إِلَى الْحِسَابِ)
 لَانَ الْمَطَالِعَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالْحِسَابِ * وَالْمَرْادُ بِالْمَطَالِعِ مَطَالِعُ الْمَهْلَلِ

ومعرفة توافق البلدين في مطلع الهلال يحتاج الى حظ جيد من علم الهيئة * ولا يستنكر نظر الا كثرين الى الحساب هنا واعراضهم عنه اذا لم ير الهلال لان هناك تجرد الحساب وحده وهذا انصاف الى الرؤية في بعض البلاد فمن هنا نأخذ أن الحساب ليس ملغي لكن الرؤية في الجملة شرط للحديث * (والقول) أن لا كل بلد رؤيته على اطلاقه ضعيف لما روى سعيد بن منصور في مصنفه بسند صحيح الى ابي عمير بن انس قال اخبرني عمومة لي من الانصار من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا غم علينا هلال شوال فاصبحنا صبيانا فجاء ركب من آخر الاهار فشهدوا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم رأوا الهلال بالامس فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يفطروا ثم يخرجوا العيدهم من الفد (وفي رواية) : قدم اعرابيان على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر رمضان فشهدوا عنده بالله لا هلا الهلال بالامس عشية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس أن يفطروا * (واعتبار) مسافة القصر في هذا الحال ضعيف لكنها معتبر شرعا في الجملة *

(واعتبار) كل بلد لا يتصور خفاوته عنهم جيد (واعتبار)
 الاقليم ضعيف (والزام) جميع البلاد اذا رؤي في بلد ضعيف
 جدا الان عمر بن الخطاب وسائر الخلفاء الراشدين لم ينقل انهم
 كانوا اذا رأوا المهلل يكتبون الى الافاق ولو كان لازما لهم
 لكتبوا اليهم لعنائهم بأمور الدين ولا نقطع بأنه قد يرى
 في بعض البلاد في وقت لا يمكن رؤيته في بلد آخر كما انا نقطع
 بان الشمس تغرب في مكان قبل أن تغرب في غيره * وكذا
 الطلوع والزوال والفجر وغياب الشفق * وما من حركة
 تحركها الشمس الا وهي بغير عند قوم وزوال عند قوم وغروب
 عند قوم وليل عند قوم (وأجمع) العلماء في أوقات الصلوات
 على أن المعتبر عند كل قوم بغيرهم وزوالهم وغير بهم ولا يلزمهم
 حكم غيرهم فكذلك المهلل بالقياس عليه وبأن الله ما يخاطب
 قوما إلا بما يعرفونه مما هو عندهم

{فصل}

(في معنى ما رواه مسلم في صحيحه عن كريب ان أم الفضل
 بعثته الى معاوية بالشام قال فقدمت الشام فقضيت حاجتها

واسْتَهَلَ عَلَيْهِ دُوَّضَانٌ وَأَنَا بِالشَّامِ فَرَأَيْتُ الْمَهْلَلَ لِيَلَةَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ
قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلْتُ أَبْنَ عَبَّاسٍ ثُمَّ ذَكَرَ الْمَهْلَلَ
فَقَالَ مَتَى رَأَيْتَ الْمَهْلَلَ فَقَلَتْ رَأَيْنَاهُ لِيَلَةَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ أَنْتُ رَأَيْتَهُ
فَقَلَتْ نَعَمْ وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مَعَاوِيَةُ فَقَالَ لَكُنَا رَأَيْنَاهُ
لِيَلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالْ نَصُومُ حَتَّى يَكُمِلَ ثَلَاثَيْنَ أَوْ نَرَاهُ : فَقَلَتْ
أَوْلَى يَكْتُفِي بِرَؤْيَةِ مَعَاوِيَةِ وَصِيَامِهِ فَقَالَ لَا : هَذَا أَمْرُنَا رَسُولُ
اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَكَلَامُ أَبْنِ عَبَّاسٍ هَذَا مُحْتَمَلٌ لِوُجُوهِ
(أَحَدُهَا) أَنْ مَطَالِعَ الشَّامِ وَمَطَالِعَ الْمَدِينَةِ مُخْتَلَفَةٌ فَقَدْ يَرَى الْمَهْلَلَ
بِالشَّامِ فِي وَقْتٍ لَا يَكُنْ رَؤْيَتَهُ بِالْمَدِينَةِ وَبَيْنَمَا أَكْثَرُ مِنْ مَسَافَةِ
الْقَصْرِ وَهُمَا اقْلِيمَيْنِ مُخْتَلَفَانِ فَلَا إِشْكَالٌ فِيهِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ
الْأَقْوَالِ الْمُتَقْدِمَةِ الْأَعْلَى قَوْلُ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ إِذَا رَأَيَ فِي الْمَدِينَةِ
سَائِرَ الْبَلَادِ فَيُمْكَنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ فِي الْمَدِينَةِ صَحْوَ
لِيَلَةِ الْثَلَاثَيْنِ (وَقَدْ اخْتَلَفَ) الْفَقَهَاءُ فِيهَا إِذَا ثَبَتَ بِشَاهِدَيْنِ وَصَمَّنَا
ثَلَاثَيْنِ وَلَمْ يَرَ الْمَهْلَلَ هَلْ نَفَطَرْ أَوْ نَصُومُ وَاحِدَةً وَثَلَاثَيْنِ لَأَنَّ
عَدَمَ رَؤْيَتِهِ مَعَ الصَّحْوِ يَقِينٌ وَقَوْلُ الشَّاهِدَيْنِ ظَنٌ فَلَا يَتَرَكُ الْيَقِينُ
بِالظَّنِّ فَلَعْلَ أَبْنَ عَبَّاسٍ كَانَ يَرَى هَذَا الْمَذَهَبَ (وَهَذَا هُوَ الْوَجْهُ

الثاني) مما يحتمله كلام ابن عباس (ويحتمل) أن يكون ابن عباس أقام كريباً مقام شاهد واحد على هلال شوال وهلال شوال لا يثبت إلا بشاهدين عند جمهور العلماء فلذلك رد لهدم شاهد آخر معه (وهذا هو الوجه الثالث) مما يحتمله كلام ابن عباس (وقوله) هكذا أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يحتمل أنه اشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم «إذاراً يتوجه فصوموا» الحديث (ويحتمل) أن يكون عنده حديث آخر ونص خاص في مثل هذه الواقعة والحاصل أنه لا معارض في لما تقدم

﴿فصل﴾

(في حديث ابن عمر الصحيح: لاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه) وهو يفيد بمنطوقه تحريم الصوم والفتر قبل الرؤية كما ان اللفظ المتقدم يفيد بمنطوقه الوجوب بعد رؤيتها يق للجواز محل وإن كان من قال به جنح إلى أنه قد يكتفى في الجواز بما لا يكتفى به في الوجوب كاوقات الصلاة يجوز الدخول فيها بالظن ولا يجب حتى يستيقن نعم إذا ظهر المعنى وإن القصد برؤيته ظهوره بحيث يرى أمكن تخریج الخلاف في ذلك على

نظائره هل ينظر الى اللفظ أو المعنى ان نظرنا الى عموم اللفظ
منعا وان نظرنا الى معناه خصصنا ولم نمنع

{فصل}

اذا قات صوموا الرؤية وأفطر والرؤى احتمل أن يكون
اللام للتوقيت وان يكون للتعديل فان جعلتها للتوقيت خرج عنه
الدليل لأن الصوم وقته النهار * وان جعلتها للتعديل لم يلزم ذلك
والسابق الى الفهم منها في هذا محل التوقيت

{فصل}

في معنى قوله صلى الله عليه وسلم : فطركم يوم نفطرون وصومكم
يوم تصومون وعرفة يوم تعرفون واضحاكم يوم تضيكون :
وهو حديث حسن رواه ابو داود والترمذى من حديث
ابى هريرة ورواه الترمذى أيضا من حديث عائشة : الفطر
يوم يفطر الناس : وهذا معناه والله اعلم اذا اجتمع الناس على
ذلك فلا يكافرون بما عني ان يكون في نفس الامر ولم يعلموا
به * فلو شهد واحد او اثنان بالحلال فردت شهادتهما فعندنا
يلزمهما حكم رؤيتهما في انفسهما وان كان الامام والناس على

خلافها فيكون ذلك اليوم حكمه في حقهما غير حكمه في حق
 غيرها * (وقال) جماعة من الحنفية والخانبلة إن الحكم لعموم
 الناس لهذا الحديث فيلزم من رأى هلال شوال وحده الصوم
 مع الناس ولا يلزم من رأى هلال رمضان وردت شهادة
 الصوم : وهذا باميد ويلزم عليه اذا قامت البينة وتواتر في
 آخر يوم الشك الذي افطر فيه باز المهلال رؤى بالامس ان
 لا يجب قضاوته * وهذا ان التزم في غاية البعد وقد
 يؤدي الى صوم ثانية وعشرين اذا جاء رمضان ناقصا فمعنى
 الحديث والله اعلم ما قدمناه (فلو) انقسم الناس وقبل الامام
 شهادة من شهد بالمهلال وأفطر هو وغالب الناس وتاخير
 آخرون لربة عندهم في الشهود أو علمهم بما يجب رد شهادتهم
 مما لم يعلمه الامام ولا يمكن هؤلاء اطلاعه عليه فالوجه عندي
 انه لا حرج عليهم وانهم مكلفوون فيما بينهم وبين الله بما عتقدوا
 وكذلك عليه لو رد الامام شهادة من شهد بهلال رمضان
 واعتقد بعض الناس صدقه جاز لها او يجب عليه الصوم واختلف
 الحكم في حقه وحق عموم الناس

{فصل}

عن البدائع من كتب الحنفية^(١) عن أبي عبد الله الضرير انه استفتى رجل اسكندرى ان الشمس تغرب بها ومن كان على منارتها يراها طالمة فقال . ي محل لاهل البلد الفطر ولا ي محل لمن على منارتها . فاخاصل لكل قوم مطامه ومغاربه وزواله انتهى كلام صاحب البدائع تلهم قاضى القضاة شمس الدين السروجي رحمة الله

(١) اسمه بداع الصنائع في ترتيب الشرائع طبع في هذا العام ١٣٢٨ في سبع مجلدات بمصر وقد ذكر هذه العبارة في كتاب الصوم في الجزء الثاني صحيفة (٨٣) وصدرها . فاما إذا كانت المسافة بين البلدين بعيدة فلا يلزم أحد البلدين حكم الآخر لأن مطالع البلاد عند المسافة الفاحشة مختلف فيعتبر في أهل كل بلد مطالع بلد دون البلد الآخر (نعم قال) وحيى عن أبي عبدالله بن أبي موسى الضرير وهكذا قال الزباعي . الا شبه ان يعتبر اعتبار اختلاف المطالع لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم الخ والمسألة أصبحت من بديهييات علم الهيئة والمبينات يكاد ان يمسها يدمقليب الكرة ويتصورها من شكل اطوال البلاد وعرضها اه جمال الدين